

دور الأمم المتحدة في دعم الحكم الرشيد .. التطور والتحديات

The Role of the United Nations in Supporting Good Governance...

Development & Challenges

م.د. تمارا كاظم مناتي

أ.د. منى فائق مرعي

كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت

كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية

Prof . D. Muthanna Faek Maraee

Lect. D. Tamara Kadim Mnati Alasadi

College of Politic Science – Mustansiria Uni – Iraq

College of Politic Science – Tikrit Uni – Iraq

المستخلص

يعد الحكم الرشيد ك مفهوم من المفاهيم التي تتسم بالحدثة في الادبيات والدراسات الإنسانية والاجتماعية وكذلك من حيث التطبيق اذ تم الترويج له في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها ، والعمل على وضع الاطر المحددة لمفهومه واسسه وانواعه ، وعلى الرغم من ذلك كان مفهوم الحكم الرشيد مختلف عليه من قبل العديد من الجهات الدولية والمحلية والخبراء والمختصين ولا يوجد اتفاق بين المعنيين على تعريف محدد لمصالح الحكم الرشيد . كما يعد الحكم الرشيد من القضايا والموضوعات التي اولتها الأمم المتحدة والعديد من الوكالات المتخصصة اهتماماً ورعاية كبيرين من حيث تبني المفهوم ووضع الاسس وتحديد الاطر له من جهة ، وكذلك العمل والسعي على تطبيقه كنظام على ارض الواقع لدى العديد من الدول من جهة اخرى . يضاف الى ذلك ان دور الأمم المتحدة بدعم تطبيق الحكم الرشيد ليس في بيئة اعتيادية ومواتية من اجل تحقيق النجاح لهذا التطبيق ، بل تختلف التجارب والظروف وشروط تحقيق الحكم الرشيد من دولة الى اخرى ، فلا يمكن للأمم المتحدة ان تطبق نموذجاً واحدا لكل الدول ولا يمكن ان تضمن له النجاح بمجرد السعي الحقيقي .

الكلمات المفتاحية: حوكمة جيدة، الأمم المتحدة، التنمية، الحوكمة

Abstract

Good governance as a concept is considered one of the concepts that is characterized by modernity in the literature and human and social studies, as well as in terms of application, as it was promoted in the post-Cold War phase by the United Nations and its associated organizations, and work was done to establish specific frameworks for its concept, foundations and types. Despite this, it was the concept of good governance is disputed by many international and local bodies, experts and specialists, and there is no agreement among those concerned on a specific definition of the good of good governance. Good governance is also one of the issues and topics to which the United Nations and many specialized agencies have given great attention and care in terms of adopting the concept, laying the foundations, and defining its fragrance on the one hand, as well as working and striving to implement it as a system on the ground in many countries on the other hand. In addition, the role of the United Nations in supporting the application of good governance is not in a normal and conducive environment in order to achieve success for this application. Rather, experiences, circumstances, and conditions for achieving good governance differ from one country to another. The United Nations cannot apply a single model to all countries and cannot guarantee He has success simply by striving for what is real.

Keywords: good governance, the United Nations, development, governance

تجاهل ان لهذا الدور ما يحفز او يعيقه وفي مختلف المراحل تبعاً لما تمر به الدول او الساحة الدولية من تطورات واحداث .

١ المقدمة:

مناهج البحث : نظراً لطبيعة الموضوع ومتطلبات البحث به فقد تم استخدام عدد من مناهج البحث العلمي اثناء كتابته ، ومنها : المنهج الوصفي لتتبع تطور مفهوم الحكم الرشيد من جهة ودور الامم المتحدة في دعم تنفيذ الحكم الرشيد واقعياً من جهة اخرى . والمنهج التحليلي للبحث في مضامين تطور الحكم الرشيد ابتداءً من تبني فكرته ومصطلحه وصولاً الى تجسيده على ارض الواقع ، وعملية صيرورة هذا التطور ودراسة وتحليل مكوناته .

تعد منظمة الامم المتحدة احد الفواعل الدولية ذات التأثير الكبير في الساحة العالمية وعلى عدة مستويات وصعد سواء على العلاقات فيما بين الدول او في التأثير على تطورات الساحة الداخلية لمختلف دول العالم وان اختلف هذا التأثير من دولة الى اخرى. وتصف منظمة الامم المتحدة نفسها بأنها "تسترشد في مهمتها وعملها بالأهداف والمقاصد الواردة في ميثاق تأسيسها وانها وتطورت على مر السنين لمواكبة عالم سريع التغير". اذ انها بالفعل تبنت العديد من الاهداف منذ تأسيسها منها اهداف تنموية واخرى سياسية واقتصادية وامنية واجتماعية وثقافية وغيرها ، مثلما تناقش في اروقها مختلف القضايا التي تمس دول العالم في السلم والحرب او تمس الانسان من تحديات وتغيرات بشرية او طبيعية. ويدرج موضوع الحكم الرشيد من بين العشرات من القضايا التي تبنتها الامم المتحدة في مراحلها المختلفة ، على الرغم من ان الحكم الرشيد قد يختلف عن غيره من القضايا التي عملت عليها الامم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها المتخصصة المختلفة من حيث دورها في وضع اسس الحكم الرشيد ومبادئه ومن ثم دعم تطبيقه على ارض الواقع مادياً وبرامجياً

هيكلية البحث : من أجل دراسة الموضوع والتوصل إلى إجابات حول الاسئلة المثارة سيتم تقسيم البحث على مقدمة واربعة مباحث وخاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات والتوصيات . سيأتي المبحث الاول بعنوان "مفهوم الحكم الرشيد" ، وسيكون المبحث الثاني بعنوان "دور الامم المتحدة في تبني مفهوم الحكم الرشيد ووضع اسسه" ، اما المبحث الثالث فسيأخذ عنوان "دور الامم المتحدة في دعم تطبيق الحكم الرشيد" ، بينما سيأتي المبحث الرابع بعنوان "فرص وتحديات دور الامم المتحدة في دعم تطبيق الحكم الرشيد".

اهمية البحث: وتنبع من كون منظمة الامم المتحدة هي التي تبنت اطلاق مشروع الحكم الرشيد ووضعت الاسس له كمنهج وكمنهجية قابلة للتطبيق من جهة ، وكون الحكم الرشيد يساهم في تحقيق التنمية وترشيد السياسات وتقديم الخدمات العامة للدول والمجتمعات التي تتبنى تطبيقه الامر الذي يستدعي دراسته والبحث فيه لتحديد مدى الاستفادة منه ونقاط ضعفه وقوته وامكانية تطبيق نموذج منه يراعي خصوصية دولنا ومجتمعاتنا حتى لا تكون نسخ عن الدول الغربية في نقل تجاربها التي تختلف مع قيمنا كمجتمعات شرقية ، هذا من جهة ثانية .

٢ المبحث الاول

مفهوم الحكم الرشيد

لا يختلف مفهوم ومصطلح الحكم الرشيد عن باقي المفاهيم والمصطلحات في العلوم الاجتماعية والإنسانية من حيث عدم وجود تعريف واحد متفق عليه لهذه المفاهيم والمصطلحات من قبل الباحثين والمختصين والمهتمين بها . وبشكل خاص ان مصطلح الحكم الرشيد هو من المصطلحات الحديثة مقارنة بغيره من المصطلحات ويستخدم في أكثر من مجال ومنها : السياسة ، والسياسات العامة ، والاقتصاد ، والتنمية ، والحكم ، والادارة ، وغيرها . ناهيك عن مسألة ان المصطلح مترجم من اللغة الانجليزية الى اللغة العربية واللغات الاخرى . يضاف الى ذلك ان الحكم الرشيد اتسم بكونه اوسع انتشاراً وأكثر اهتماماً من حيث المصطلح والتطبيق . وقبل الخوض بمعنى الحكم الرشيد ومفهومه يُفضل ان تتم التفرقة بين هذا المصطلح ومصطلح أسلوب الحكم ؛ فأسلوب الحكم يعني مجموعة من القواعد والمؤسسات والعمليات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة ، وهي تتصل بالسياسة والأبعاد السياسية بالمعنى الشامل ، بينما يهتم الحكم الرشيد بدراسة العناصر التي تجعل تلك الآليات والقواعد المؤسسية والعمليات تتسم بالفعالية كحكم القانون والشفافية والمشاركة وحقوق الإنسان^(١) . وبأني مصلح الحكم الرشيد ترجمة عن اللغة الإنجليزية لمفهوم دافع صيته هو (Good Governance) ، ولكن هنالك يتحفظ على هذه الترجمة ينطلق من ضرورة أن تتحرر المفاهيم مما تطلق

اشكالية البحث : وتكمن في محاولة تفسير وتتبّع دور الامم المتحدة في دعم تطبيق الحكم الرشيد وطبيعته وما يمكن ان يركز عليه من فرص او يواجهه من عثرات ومعوقات مختلفة تشكل تحديات تؤثر سلباً على اي توجه او نشاط للأمم المتحدة في مجال دعم تطبيق الحكم الرشيد. ومن هنا تثار عدة تساؤلات حول الموضوع لعل اهمها : ماذا يعني مفهوم الحكم الرشيد؟ وما هو الحكم الرشيد الذي تراه الأمم المتحدة؟ وكيف تبنت الامم المتحدة الحكم الرشيد ودعمت تطبيقه لدى العديد من دول العالم؟ وما هي فرص الامم المتحدة في بناء وتطبيق تجربة الحكم الرشيد؟ ، وما هي التحديات التي تواجه الامم المتحدة في دعم هذه التجربة؟.

فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية مفادها ان الامم المتحدة تبنت دوراً مهماً في التأسيس لنظام الحكم الرشيد وتطبيقه في الكثير من دول العالم ، من دون

- نبيل البابلي، الحكم الرشيد الأبعاد والمعايير والمتطلبات، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، ١ اسطنبول، ٢٠١٨، ص ١.

مضمون الحكم الرشيد^(٦)، وفي الواقع قد بذلت محاولات كثيرة لتعريف الحكم الرشيد من قبل المختصين والمعنيين بالأمر سواء على الصعيد الأكاديمي والعلمي أو على صعيد المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية الحكومية وغير الحكومية، ويمكن إيراد بعض من تعريفات الحكم الرشيد كما يلي:

– يُعرف الحكم الرشيد من قبل François ascha على أنه: "اشترك المؤسسات السياسية الفاعلين الاجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة المشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لتتألف جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في العملية اعداد وتنفيذ السياسات القادرة على حفاظ تماسك المجتمع".

– يُعرف هيرمنت السنهانس Hermat Elsenhans الحكم الرشيد بأنه: "إدارة تفاعلات الحكومية وغير الرسمية بين مختلف العناصر من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني".

– عرف تقرير التنمية الإنسانية العربية الحكم الرشيد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وحرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب". عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الحكم الرشيد بـ: "استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع، مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية"^(٧).

– عرفت الوكالة الكندية للتنمية الدولية الحكم الرشيد بأنه: "الحكم القادر على بناء المؤسسات الديمقراطية القادرة على إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوسيع المشاركة السياسية".

– ترى منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه الغاية من تكاتف جهود كل من الدولة ومكونات المجتمع ومختلف المواطنين من أجل مكافحة مشكلة الفساد عبر الوسائل المختلفة وإيجاد آليات تمكن هذه الاطراف من القضاء على هذه المشكلة.

– الحكم الرشيد بتعريف نادر فرجاني هو: "نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط، يستهدف تحقيق مصلحه عموم الناس في المجتمع".

عليها من الأحكام القمعية أي الأحكام التي تطلقها على أشياء استناداً إلى الاعتقادات الشخصية، وهو أمر يختلف من شخص لآخر حسب ظروف التكوين الفكري والنشأة الأسرية والمكانة الاجتماعية... إلخ، وبذلك فإن تعبيرات مثل الحكم الرشيد أو (الجيد) أو (الصالح)، إلى غير ذلك لا يوجد اتفاق حولها. فما يراه البعض صالحاً، قد يراه آخرون غير ذلك، وهذا الاختلاف طبيعي، ما دام البشر- أنفسهم مختلفين ثقافياً واجتماعياً وسياسياً^(٨)، وبالتالي هناك جدل علمي متواصل مما جعل من مصطلح

(الحكم الرشيد) أو (الحكم الصالح)* مصطلحاً غير محدد، وعلى الرغم من رواجه الواسع فإنه يُستخدم في أدبيات التنمية لتوصيف الأداء أو الإجراء العملي التطبيقي، إشارة إلى المنهجية التي تنفذ بها المؤسسات العامة تدبير الشؤون العامة أو إدارة الموارد العامة^(٩). ومصطلح الحكم الرشيد في ادبيات العلوم السياسية والتنمية ذو مدخل

أساسي وجديد في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من أجل إعطاء حكم قيمي للنظم الحاكمة وسلطانها في ادارتها للدولة والمجتمع، وبذلك يصبح المصطلح معبراً للإدارة الناجحة لاسمياً بربط السلطة للأمر السياسية والإدارية والاقتصادية والعمل على الإصلاح الإداري والمالي والحفاظ على البيئة وإعطاء دور واسع للمنظمات الدولية

والمجتمع المدني في تنفيذ الحكم الرشيد^(٤). بيد أنه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي قد ظهر المفهوم بشكل واسع من قبل المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، كمنهجية لتحقيق التنمية البشرية في الدول

النامية والمتقدمة؛ نتيجة للقصور والإخفاقات التي منيت بها الإدارات الحكومية دون تحقيق التنمية المرجوة بفعالية وكفاءة. وتطور المفهوم منذ منتصف التسعينات بعد تقرير اللجنة الوزارية لمنظمة التنمية الاقتصادية (OECD) الذي عقد في باريس عام ١٩٩٦، إذ ربط رئيس اللجنة بين جودة فعاليات أسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع

وبين درجة رفاهية المجتمع، وأكد على أن المفهوم يذهب إلى أبعد من ذلك؛ وهو كيفية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول النامية على حل المشكلات التي تواجهها، من خلال بلورة الشكل الذي يجب أن تكون عليه طبيعة العلاقة بين كل من الدولة والحكم من

ناحية ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى، كما يشير هذا المفهوم للتعبير عن الحكم الرشيد، وضرورة الانتقال بالإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعل وتكامل بين الأركان والعناصر الرئيسة وقد أطلق عليه البعض أسلوب الحكم الموسع، بينما وصفه آخرون بالحكم الجيد، وتبنى آخر تعبير الحكم الشامل أو المتحد^(٥).

وساهمت فلسفة الحكم الرشيد بأن تكون ذو صياغة من قبل الهيئات الدولية في تعزيز مخططات التنمية من خلال نسق متكامل بمناهج وأدوات وتقنيات في الحكم إضافة إلى التنمية بصفة عامة يشمل فيها الاقتصاد السياسة والاجتماع والثقافة والعلوم بوضع

التصورات والأفكار موضع التنفيذ وهو الشيء الذي تفتقر اليه الدول النامية التي وجدت نفسها مطالبة امام المؤسسات الدولية بانتهاج سياسات وتنفيذ مبادئ وقرارات لا تملك وسائل ولا أدوات لتطبيقها الأمر الذي ساهم بفشل الدول النامية في تطبيق

– سامح فوزي، الحكم الرشيد، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٠٣٣ - الحكم الصالح: يُعرف بأنه التوجه والسيطرة وتحديد الأنشطة الحكومية بما ينجم المواطنين، * ويصف عبد الرحمن الكواكبي بأنه تلك الفعاليات التي من شأنها ان تحافظ على الامن والاستقرار وتؤدي بان يعيش الانسان المعيشة المناسبة بما ننشده في بعض الوجود ما وعدت به الاديان لأهل السعادة في الجنان. ينظر: ابتسام حاتم علوان، ترشيد الحكم في التجربة العراقية... الإبعاد والمعالمات، المجلة السياسية والدولية، العدد ٤٣، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٢٧.

– مجموعة باحثين، تجربة الحكم الرشيد في قطر روافع التنمية المستدامة والتكامل المجتمعي (١٩٩٥-٢٠١٣)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، كانون الأول ٢٠١٨، ص ٢٢.

- محمدي داود سلجان، التنمية المستدامة والحكم الرشيد (دراسة في التأسيس والعلاقات المتبادلة) ٤، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٣، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣، ص ٥٥٤.

- عادل جارالله معرب، الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، ص ١٠.

- مبلود سفاري، الحكم الرشيد: المفهوم، المبادئ والانتقادات، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ٦، المجلد ٤ العدد ١، جامعة سطيف ٢، ٢٠٠٧، ص ٢١.

The concept of good governance - نقلًا عن: منال جرود، مفهوم الحكم الرشيد - ٧

الموسوعة السياسية، ٢٠٢٢/٥/٣١، <https://bit.ly/٣ZwLovC>، الرابط:

تمثل فاعلية قنوات المسائلة والرقابة أساساً للحكم الرشيد، وسبيل التوجيه الصحيح لموارد الدولة نحو التنمية وتقوية مؤسساتها، عبر ارساء سلطة القانون وممارسات الشفافية والمشاركة الفعالة.

٣ المبحث الثاني

دور الامم المتحدة في تبني مفهوم الحكم الرشيد ووضع اسسه

اهتمت الامم المتحدة منذ نشأتها بتحقيق وتجسيد اهدافها التي نشأت من اجلها على ارض الواقع، كما اخذت على عاتقها ان تمارس دورها في تحقيق السلم والامن الدوليين الى جانب اهدافها ومنطلقاتها الاخرى التي اقرها ميثاقها، ومن هذه المجالات التي اهتمت بها الامم المتحدة هي قضية الحكم الرشيد من حيث وضع اسسها وتحديد مفهومها وكذلك تطبيقها وتنفيذها . وجاء اهتمام منظمة الامم المتحدة بالحكم الرشيد -باعتبارها اعلى هيئة تشريعية دولية- بمصطلح ومفهوم الحكم الرشيد فسعت الى تحديد معناه وحاولت ابعاد التضارب الحاصل في تحديد تعريفه ولا سيما ذلك التضارب الذي يحيط به بين شقيه الاقتصادي والسياسي ، وكذلك لتحديد مواطن التوافق وتقليص مساحات الاختلاف بين متبني مصطلح ومفهوم الحكم الرشيد على مختلف توجهاتهم^(١١) وبالفعل تم وضع عدة تعريفات لمصطلح الحكم الرشيد من قبل الامم المتحدة والوكالات والمؤسسات والمنظمات المرتبطة بها ، ومنها : عرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه : " الطريقة او الاسلوب او مجموعة القواعد والمؤسسات التي تباشر بها السلطة في ادارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بهدف تحقيق التنمية والمصلحة العامة" . وهذا التعريف يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصد نشاطاتهم واستبدالهم وقدرة الحكومة على ادارة الموارد البشرية والاقتصادية وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية^(١٢) . يُعرف صندوق النقد الدولي الحكم الرشيد بما يلي : الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمته التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع"^(١٣) . عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الرشيد بأنه : "ممارسة السلطة السياسية، والاقتصادية، والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الرشيد الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة التي يعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم وخلافاتهم، ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية"، كما يصف تعريفها الحكم الرشيد بأنه تشاركي وينحى إلى الارتكاز على توافق الآراء والمسائلة والشفافية وسرعة الاستجابة والفعالية والكفاءة والإنصاف والشمول والامتثال إلى سيادة القانون، فضلاً على ذلك، يسعى الحكم الرشيد إلى كفاءة خفض الفساد إلى أدنى حد ممكن، وإلى أخذ آراء الأقليات في الاعتبار والاستماع إلى الفئات

يُعرف الحكم الرشيد على أنه : "التسيير العقلاني لأجهزة ومؤسسات الدولة ومختلف مواردها البشرية والمالية، في اطار التعاون والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في سبيل خدمة المصلحة العامة، والتقيّد باحترام القانون، من دون الإخلال بالقواعد والشروط البيئية والذهنية المحلية، مع الاستفادة من تجارب النماذج الخارجية التي لا تتعارض مع الخصوصيات المحلية"^(١٤) .

يُعرف الحكم الرشيد بأنه : "نظام الحكم القائم على خدمة مصالح الشعب، وفيه تُعد السلطة والقيادة وظيفة في الخدمة العامة ويتخذ منها منصة لإثبات الكفاءة والقدرة على متطلبات الشعوب وحاجاتها وسياساتها بالعدل والمساواة، وان يتصف بالقدرة على دمج المجتمع في السلطة والحكم والمشاركة، وان يتمتع باستمرار برغبة شعبية اساسها الانتخاب الشعبي النزيه".

كما يُعرف الحكم الرشيد على إنه : "عبارة عن مبادئ عامة تنزل الى الواقع العملي عن طريق اسلوب محدد وآليات متفق عليها وذلك بوجود مؤشرات محددة لكل من مبدأ من اجل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع والمساهمة في التنمية المستدامة"^(١٥) . وبناءً على ما سبق من تعريف يمكن القول ان الحكم الرشيد هو كل ما يتضمن من ادارة حكومية سليمة قائمة على اساس حكم القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة، والرضا بالمسائلة الشعبية من قبل السياسيين والقوى السياسية ، وضمان مكافحة الفساد. وكل ذلك يكون بمشاركة الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والاطراف الفاعلة التي يمكن ان تقدم ما يحقق حكم قائم على اساس العقلانية ويضمن التنمية وحقوق الانسان وغيرها من المتطلبات والخدمات العامة التي يحتاجها المجتمع . ويمكن ايضاً من خلال تعريف الحكم الرشيد تسجيل عدة ملاحظات بخصوص مثل^(١٦) :

ان الحكم الرشيد جاء نتاجاً طبيعياً لتطور نظرية التنمية المستدامة، على حساب دور الدولة ولصالح واشراك القطاعات الفاعلة الاخرى في التنمية واتخاذ القرار .

يعود التفاوت في معدلات النمو بين الدول الى ادارة الحكم و حسن ممارسة السلطة في ادارة هذه الموارد الى جانب جودة ادارة الحكم ومدى اعتمادها على الكفاءة والحيادية .

- شعبان فرج ، الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيح الاتفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة ١٠ الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٠) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ٣ ، ٢٠١١/٢٠١٢ ، ص ١٠ .

- صورية عباسة دربال ، الامم المتحدة وجدلية تحقيق معادلة الحكم الرشيد ، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة ، المجلد ١ ، العدد ١ ، الجزائر ، ٢٠١٦ ، ص ١٨٦-١٨٧ .

- فقلأ عن : مهدي داود سلمان ، التنمية المستدامة والحكم الرشيد (دراسة في التأصيل والعلاقات المتبادلة) ، مجلة دراسات الدولية ، العدد ٩٣ ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٣ ، ص ٥٥٥ .

- فقلأ عن : انور محمد فرج محمود ، دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد ٣ ، العدد ١ ، جامعة التنمية البشرية ، السلجانية ، ٢٠١٧ ، ص ٧٧ .

- فقلأ عن : محسن رضا جابر، ازمة التنمية السياسية وانعكاسها على الحكم الرشيد (ليبيا نموذجاً) ٨ (٢٠١١-٢٠١٩) ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة بعنوان "المؤسسات واشكالية التنمية في الدول النامية ليبيا أنموذجاً" ، جامعة المرقب، ليبيا، ١١-١٢ نوفمبر ٢٠١٩ ، ص ١٠٥٤-١٠٥٥ .

- فقلأ عن : احمد اساعيل قادر، اثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق للمدة ٩ (٢٠٠٥-٢٠١٨) ، مجلة الدراسات السياسية والأمنية ، المجلد الثالث، العدد السادس ، مركز الدراسات المستقبلية ، زاخو ، كانون الاول ٢٠٢٠ ، ص ٤١ .

العدالة في التوزيع، وتعني ان يتساوى الجميع بما يحصلون عليه من امكانيات وفرص الاستدامة، وهي التي تقوم على اساس تلبية حاجيات الجيل الحالي من دون اي تأثير ذي ابعاد سلبية على حياة الاجيال القادمة.

الامن او الامان الشخصي، ويعني ضمان الحق في الحياة للأفراد وابعاد اي تهديدات مختلفة عنهم .

كما حدد برنامج الامم المتحدة الاتمائي اربع انواع مجالات تتكون منها منظومة الحكم الرشيد او الحوكمة ، وتمثل بما يلي^(١٩) :

الحوكمة الاقتصادية، وتتضمن عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر بطريقة او بأخرى في النشاطات الاقتصادية في الدولة ، مثلما تؤثر في القضايا الاجتماعية مثل : تحقيق العدالة ومحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة .

الحوكمة السياسية، وتوجد في مجال آليات اتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها وسن القوانين والتشريعات في الدولة ، اذ ان الدولة يجب ان تمتلك جهاز تشريعي مستقل، وجهاز تنفيذي، وجهاز قضائي يتمتع باستقلالته عن الجهازين الاخرين .

الحوكمة الإدارية، وتمثل نظام لتطبيق السياسات من خلال مؤسسات القطاع العام التي يفترض عليها ان تتصف بـ : الاستقلالية والكفاءة والمساءلة والشفافية .

الحوكمة الشاملة، وتتضمن كافة العمليات والهياكل للمجتمع التي يقع على عاتقها توجيه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من اجل حماية الثقافة والمعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية، كما يفترض ان تضمن مستوى عالي من الخدمات الصحية والحرية والامن التي تحقق مستوى عالي من المعيشة لكافة افراد المجتمع .

يضاف الى ذلك، ترى الامم المتحدة ان الحكم الرشيد هو ما توافرت فيه شروط معينة يصنفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمعايير أكثر شمولاً وتنوعاً، تتمثل بما يلي :

المشاركة: وتتضمن ان مشاركة الرجال والنساء على حد سواء هي حجر الاساس في الحكم الرشيد ، وذلك إما بشكل مباشر أو من خلال ممثلي المؤسسات الشرعية، مع الاخذ بنظر الاعتبار اهمية ان تكون هذه المشاركة مستنيرة ومنظمة ، اي ان يكون هنالك حرية لتكوين الجمعيات والتعبير من ناحية ، ومجتمع مدني منظم من ناحية اخرى^(٢٠).

الأشد ضعفاً في المجتمع في عمليات صنع القرار، كذلك يتصف أيضاً بالقدرة على تلبية – الاحتياجات الراهنة والمستقبلية للمجتمع^(١٤).

– يُعرف الحكم الرشيد من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على انه : "كل عمليات الحكم والمؤسسات والعمليات والممارسات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وتنظيمها. ويضيف الحكم الرشيد صفة معيارية وتقييمية لعملية الحكم"^(١٥).

– اما الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة كوفي عنان ، فقد رأي هو الاخر ان : "الحكم الرشيد يضمن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وتعزيز الديمقراطية؛ وتعزيز الشفافية والقدرة في الإدارة العامة"^(١٦) .

ولم يتوقف الامر في دور الامم المتحدة عند ترسيخ مفهوم الحكم الرشيد ووضع تعريف له او محاولة معالجة الاختلاف في تعريفه لدى الجهات المختلفة ، وانما تم وضع الاسس النظرية له من قبل البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي والتي تعبر عن عدد من المؤشرات اعتمدها هاتين الجهتين وان كان هناك بعض الاختلاف بينها . اذ حدد البنك الدولي الاسس النظرية للحكم الرشيد بـ^(١٧) :

١. العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبة عملها وطريقة استبدالها ، ويتضمن هذا الاساس الرأي والمساءلة ، وعدم الاستقرار والعنف السياسي .

٢. قدرة الحكومة على صياغة سياسات صحيحة وسلمية وكذلك قدرتها على تنفيذ هذه السياسات بطريقة فاعلة . ويتكون هذا الاساس من فعالية الحكومة ، ونوعية – التشريعات .

٣. احترام الموظفين والدولة، التي تتولى مهمة التسيير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، ويتضمن هذا الاساس : حكم القانون ، ومستوى الفساد .

اما برنامج المتحدة الإنمائي فقد وضع اسس نظرية للحكم الرشيد تركز بالأساس على التنمية البشرية، التي على اساسها يتم تصنيف نوع الحكم القائم، كما يرتبط مفهوم الحكم الرشيد بحسب هذا البرنامج بعدد من المؤشرات تتمثل بـ^(١٨) :

– التمكين، ويعني توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم وممارستهم لحرية الاختيار بعيداً عن اي ضغوطات، وبالتالي ضمان مشاركتهم الحقيقية في اتخاذ القرارات التي تمهم حياتهم وشؤونهم.

– التعاون، ويضم في طياته مفهوم الانتماء والاندماج واعتباره مصدراً أساسياً للإشباع الذاتي والفردي، اذ ان التعاون بالأساس هو تفاعل اجتماعي ضروري .

- يُنظر : عقيلة خلوف ، الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في ادارة الميزانية ١٧ العامة للدولة ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، جامعة خميس مليانة ، الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص ١٩٨ .

- يُنظر : نوري الصبار ، الحكم الراشد بين الاسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع ١٨ التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي ، الجزائر .٢٧ /٢٠٢٠/٢٠١٩ ، ص ٢٧ .

- نبيل البابلي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٠٦٠٥

٢٠- United Nations - Economic and Social Commission for Asia and the Pacific , What is Good Governance?, at : <https://bit.ly/٣LBC٤٣s>

- أميتاف بانيرجي، دور القيادات العالمية والوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة، وقائع الامم ١٤ المتحدة، الرابط :

<https://www.un.org/ar/chronicle/article/٢٠٢٤٠>

- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، لحة عن الحكم الرشيد ، الرابط : ^{١٥} <https://bit.ly/٣rrvaam>

^{١٦}- Wikipedia , Good governance , at : <https://bit.ly/٣ZJFnMd>

٤ المبحث الثالث

دور الأمم المتحدة في دعم تطبيق الحكم الرشيد

عملت الأمم المتحدة بالتعاون مع الكثير من الدول من أجل تطبيق وتنفيذ الحكم الرشيد في الواقع العملي وعدم الركون إلى مجرد اعلان تبنيها لموضوع الحكم الرشيد ووضع الاسس له في التصريحات والتقارير ووسائل الاعلام . واما العمل من أجل تجسيد ذلك واقعياً ودعم الدول ومساعدتها في تطبيقه وتعزيزه . وبالفعل كان لمنظمة الأمم المتحدة دورها في التبشير بالحكم الرشيد عالمياً وكان السبق في ذلك للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، منذ بداية بروز هذا المصطلح وتبنيه من قبلها ، اذ تم الترويج للحكم الرشيد كأحد الأساليب الناجحة في التسيير والإدارة الجيدة ، وكأحد روافد التنمية المستدامة، ومن هنا فقد ساهمت هذه المؤسسات في تبني نظام الحكم الرشيد عبر عمليات تطوير الإدارة الحكومية وتحسين اساليب الحكم ، بالشكل الذي يضمن وجود مخرجات جيدة من حيث الفعالية والكفاءة في الخدمات والاستجابة لحاجات المواطنين والوفاء بمتطلبات وأسس التنمية المستدامة والأمن الإنساني^(٢٤). وفي إطار سعيها لمعالجة النزاعات والمشكلات في العديد من مناطق ودول العالم رسمت الأمم المتحدة من خلال موضوع الحكم الرشيد محاورها في إنهاء النزاعات او التخفيف من حدتها من خلال تطبيق مبدأ سيادة القانون ونزع السلاح ومكافحة التطرف والارهاب ، بحيث ترى الأمم المتحدة بأن التنمية المستدامة لا تتحقق الا من خلال الامن الذي لا يمكن تطبيقه الا من خلال الحكم الرشيد ، فعملت الأمم المتحدة برامجها الإنمائية من أجل إعادة الاستقرار أولاً وتنفيذ سيادة القانون ثانياً وذلك لمواجهة التهديدات والنزاعات والعنف والجريمة المنظمة وازمة الفقر والتدهور البيئي والإرهاب^(٢٥). وجاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١/٦٠ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ انها تؤكد التزامها بالسياسات السليمة والحكم الرشيد على جميع المستويات^(٢٦)، تعقد العزم على : "السعي إلى إقامة الحكم الرشيد ووضع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي على الصعيد كافة ودعم البلدان النامية " ، و اضاف القرار : "التأكيد على أن الحكم الرشيد أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وان وضع سياسات اقتصادية سليمة، وإقامة مؤسسات ديمقراطية متينة تستجيب لاحتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية هي أساس النمو الاقتصادي المطرد"^(٢٧). وجاء الاتفاق في مناقشات الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على ضرورة استمرار إطار التنمية الجديد الذي يجب ان يعزز الاستدامة والحد من الفقر ، قيام المجتمعات المسالمة والعدل واقامة الحكم الرشيد وتعزيزه^(٢٨). وعلى الرغم من دور الأمم المتحدة لدعم وتطبيق الحكم الرشيد الذي اخذ العديد من الجوانب والمشاريع والمجالات الا اننا سنوضح جانباً منها بـ :

- **سيادة وحكم القانون:** ويعني ان تقوم دولة الحكم الرشيد على سيادة القانون وتطبيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وان يخضع الجميع لسلطان القانون ، وان يكون هنالك دولة مؤسسات ، وان تتوافق هذه القوانين مع المعايير الدولية والشرعية الدولية لحقوق الانسان .
- **الشفافية:** وتعني من اهم خصائص الحكم الرشيد ، وتقوم على التدفق الحر للمعلومات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها ، والاقرار بالحق في الوصول الى هذه المعلومات بكل يسر وسهولة من قبل الافراد والمؤسسات^(٢٩) .
- **المساءلة:** يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني مسؤولون أمام الجماهير ومن يهملهم الأمر، وتختلف هذه المساءلة باختلاف المنظمات وما إذا كان القرار داخلياً أو خارجياً للمؤسسة.
- **المسؤولية:** أي أن تتضافر كل الجهود الدولية لخدمة مواطنيها وتوفير الحياة الرغدة لهم بقدر المستطاع.
- **بناء التوافق،** يعمل الحكم الرشيد من أجل تحقيق التوفيق بين المصالح المختلفة والمتنوعة بهدف التوصل الى توافق كبير بالشكل الذي يحقق مصالح الجماعة^(٣٠).
- **الاستجابة:** ويجب أن تسعى المؤسسات إلى خدمة جميع أصحاب المصالح.
- **الفعالية والكفاءة:** أي تنتج العمليات والمؤسسات نتائج تلبي الاحتياجات ويغطي مفهوم الكفاءة في سياق الحكم الرشيد أيضاً الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة.
- **الرؤية الاستراتيجية:** وتعني امتلاك القادة والجمهور منظوراً واسع وطويل الأجل للحكم الرشيد، وتفهم السياق والتعقيدات الاجتماعية والتاريخية والثقافية المركبة لهذا المفهوم، وتحديد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي، ودراسة المخاطر والمتغيرات الداخلية والخارجية وذلك لرسم خطط سليمة تحقق نتائج إيجابية^(٣١).

- محمدي داود سلمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦٢-٥٦٣ . ٢١

- نبيل الباهلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣ .

- مريم احمد طراد محمد، وداليا هاني مصري محمود، أثر تطبيق الحركة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة بين التجريبيين ٢٣

(المألوية والمصرية) ٢٠٢٢-٢٠١٥، المركز الديمقراطي العربي، ٢٧ يوليو ٢٠٢٢، في:

<https://democraticac.de/?p=٨٣٥٨٠>

- خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترسيخ الحكم المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق، جامعة منبوري، قسطنطينية، ٢٤

الجزائر ، ٢٠١٠، ص ١٧٥ .

- عماد خليل إبراهيم ، نحو تحقيق الحكم الرشيد في العراق في مرحلة ما بعد النزاع دراسة في ٢٥ منظومة الأمم المتحدة الثلاثية : (توفير الأمن وسيادة القانون وتحقيق التنمية) ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ١ ، العدد ١ / ٣٦ ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٨ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ١/٦٠ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ، ٢٤ أكتوبر ٢٦ . ص ٢٠٠٥ ، ص ٤ .

- المصدر نفسه ، ص ٨ . ٢٧

- لاري أنري وأنا مولر لوسويك ، الهدف ١٦- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتس ٢٨ فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة ... ، الأمم المتحدة ، الرابط :

<https://bit.ly/٣rzKSQF>

بحقوق الانسان وكذلك المنظمات غير الحكومية المختلفة ، وان يتم تقديم التقرير الى مجلس حقوق الانسان . كما دعا المجلس مختلف الجهات والمؤسسات ذات الصلة بحقوق الانسان والحكم الرشيد ان تقدم معلوماتها عن الممارسات الجيدة وابداء الآراء بشأن الخدمة العامة وحقوق الانسان والحكم الرشيد ، على ان تتضمن تلك المعلومات توضيحاً لعدد من اسس الحكم الرشيد مثل : الحياض والمساءلة والشفافية والاختصاص والنزاهة وغيرها . وكان من تجاوب مع مجلس حقوق الانسان بهذا الخصوص ما يقرب من ٣٥ دولة ، و ٤ منظمات دولية ، ومنظمة غير حكومية ، ومؤسستين وطنيتين لحقوق الانسان^(٣٣) .

ثالثاً- مشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يتجلى الهدف من هذا المشروع في رصد التقدم ما يتحقق من تقدم مجال إقامة الحكم الرشيد في عينة من ٢٨ بلد في خمس مناطق دون إقليمية في أفريقيا. وفي هذا المشروع تم استخدام ثلاث وسائل مسحية هي : فريق خبراء معني بالمسائل المتعلقة بالحكم. ودراسة استقصائية تقيس وجهات نظر السكان البالغين. ومعلومات واقعية وبيانات وضعية . وهذه الوسائل مجتمعة يمكن توفير بيانات عن ٨٣ مؤشر يمكن استخدامها في التقارير القطرية والتقارير دون الإقليمية عن الحكم في البلدان الأفريقية^(٣٤) . ومن الجدير بالذكر ان هذه اللجنة لها عمل مستمر منذ تسعينات القرن الماضي ، اذ اعلن الامين العام للأمم المتحدة -حينها- كوفي عنان في ١١ تموز ١٩٩٧ اثناء افتتاح منتدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في اديس ابابا انه : "لا توجد قضية واحدة أكثر اهمية بالنسبة للمستقبل الاقتصادي والسياسي لأفريقيا من الحكم الرشيد" ويجب ان تحظى بالاهتمام الكامل والدائم من الافارقة ، واثناء هذا المنتدى صرح عنان بان : "الحكم الرشيد شرط اساس للتنمية المستدامة" ، وقال ايضاً: ان الحكم الرشيد يعزز ابرز سمات المجتمع الحر والمزدهر : العدالة الاجتماعية، والشفافية، والمساءلة في ادار الشؤون العامة" ، واعتقد عنان حينها ان افريقيا دخلت موجة جديدة من التقدم تقوم على السلام والديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية ، وازداد ان هذه الركائز الاربع تشكل ركائز الحكم الرشيد^(٣٥) . وغالباً ما تعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤتمراتها لدعم الحكم الرشيد في افريقيا ، اذ جاءت أعمال المؤتمر الاقتصادي الأفريقي لعام ٢٠١٧ الذي عقد في إثيوبيا ، لتتضمن الاهتمام بسياسات الحكم الرشيد ومفعولها في إنجاح التحول الهيكلي في اقتصادات الدول الأفريقية. وشارك في المؤتمر ممثلي ٥٤ دولة أفريقية ، الى جانب البنك الأفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٣٦) . يضاف الى ذلك ان الامم المتحدة قامت بدعم العشرات من تجارب الحكم الرشيد بغض النظر على مدى قوة هذه التجارب وضعفها او نجاحها وفشلها ، وسنوضح على سبيل المثال لا الحصر عدداً من تجارب دعم الامم المتحدة للحكم الرشيد في عدد من الدول :

- **صربيا**، يدعم برنامج الامم المتحدة الإنمائي الحكم الرشيد في صربيا ، وتعمل مجموعة الحكم الرشيد فيها على جعل أنظمة الحكم خاضعة للمساءلة وفعالة ومرنة حتى تتمكن من التعامل بشكل أفضل مع التحديات المعقدة في القرن الحادي والعشرين. وتساعد مشاريع برنامج الامم المتحدة الإنمائي في بناء المؤسسات أو

اولاً- دور برنامج الامم المتحدة الإنمائي، ان لهذا البرنامج الدور الكبير في اقامة اظمة الحكم الرشيد وتعزيزها لدى العديد من الدول ، اذ اقر في مجالات عمله برنامجاً لدعم الحكم الرشيد هو : "برنامج الحوكمة وتعزيز الديمقراطية" الذي يدعم جهود تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية وتمكين المجتمع المدني . وادرج في قائمة مشاريعه : "مشروع تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد" الذي يهدف إلى تعزيز الحوكمة القوية، ومكافحة الفساد في الدول النامية، كما يتضمن تقديم الدعم لتطوير النظم القانونية واعتماد الشفافية والمساءلة، و برامج تدريب الكوادر الإدارية المختلفة وتعزيز القدرات^(٣٧) . وفي الاطار نفسه يتيح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخبراء لمساعدة البلدان النامية على زيادة قدرتها على الحكم الرشيد من خلال بناء مؤسسات سياسية وقانونية عادلة ومستجيبة ومفتوحة أمام المشاركة العامة ، وتوسيع القطاع الخاص في اقتصاداتها^(٣٨) . وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "وثيقة سياسات الادارة السليمة للحكم" في تشرين الثاني ١٩٩٧ التي جاءت بمثابة دليل عمل للبرنامج في مجال دعم تطبيق الحكم الرشيد ، وتشير هذه الوثيقة الى ان البرنامج يسعى احدث تغيير في سياسات الدول النامية، وكلما كان هناك تغيير نحو الاحسن كلما كان هنالك تغير على النوع الانساني وكان هناك حكماً جيداً لان الحكم الجيد والرشيد هو مفتاح كل الحلول . يضاف الى ذلك، تشير الوثيقة الى ان الامم المتحدة ومن خلال برنامجها الإنمائي تسعى الى ان تكون شريكاً في ارساء وتقرير الحكم الرشيد الذي يعطي الاولوية الى : احدث التنمية الانسانية المستدامة، وترشيد الحكم السياسي، وترشيد النمو الاقتصادي . ومن خلال ذلك فإن برنامج الامم المتحدة الإنمائي يحدد بأن العنصر الاساس الذي يتطلب الاهتمام به منذ البدء هو العنصر البشري كونه هدف والحكم الرشيد هو وسيلة لتحقيقه عبر مكافحة الفقر وتوفير فرص العمل وحماية البيئة وحماية حقوق الانسان، وكل ذلك لن يتم تطبيقه الا عبر اعطاء الاولوية للجانب السياسي الذي يمثل بحكم القانون والديمقراطية، ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة^(٣٩) . وفي الواقع ان برنامج الامم المتحدة الإنمائي يؤدي دوراً بارزاً في مجال تعزيز الادارة السياسية السليمة لإرساء وترسيخ الحكم الرشيد وذلك عبر مساعدة الدول الاعضاء لتبني افضل الممارسات السياسية وبخاصة في مجال مكافحة الفساد السياسي وعبر تطوير المؤسسات التشريعية والقضائية ودعم ادارة الحكم لتمكين الجميع من المشاركة المباشرة في عملية ادارة الحكم واتخاذ القرار ومكافحة الفساد ودعم منظمات المجتمع المدني التي يقع على عاتقها تأدية دور مهم في مجمل عمليه الحكم. وفي هذا المجال تم تأسيس "مركز اوسلو لإدارة الحكم" ، وهذا المركز تم افتتاحه بشكل رسمي في اذار ٢٠٠٢ ، ومهمته تحقيق تبادل الخبرات والتجارب في مجال الحكم واسداء النصح والمشورة الى الدول النامية من خلال مكاتبه الإقليمية المختلفة^(٤٠) .

ثانياً- دور مجلس حقوق الانسان ، الذي كان له القرار ٢٠/١٩ الخاص بالحكم الرشيد ودوره في تعزيز وحماية حقوق الانسان ، ووضع على عاتق مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان ان تقوم بإعداد تقرير شامل يوضح دور الخدمة العامة كعنصر رئيس من عناصر الحكم الرشيد، وان يتضمن تجميع افضل الممارسات بالاستناد الى المعلومات الواردة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة والمؤسسات الوطنية الخاصة

- الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور ٣٣ الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد ... ٢٣ ديسمبر ٢٠١٣ ، ص ٣ .

- الامم المتحدة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورها ٣٤ السادسة، ٢٤ ايار ٢٠٠٤ ، ص ١٦-١٧ .

٣٥- United nations, Press Release No. ٢٤/١٩٩٧ .

- حسن رزاق ، المؤتمر الاقتصادي الأفريقي: الحكم الرشيد أساس التنمية ، الجزيرة نت ، ٣٦ - <https://bit.ly/٣rqOOTY> ، ٢٠١٧/١٢/٠١ ، الرابط :

- محمد سليم ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهومه وأهدافه ومجالاته، الشبكة العربية للتمييز ٢٩ <https://bit.ly/٣PRhOgU> والاستدامة، ٣١ مايو ٢٠٢٣ ، الرابط :

١٩، Karen Mingst , United Nations Development Programme , Sep. ٢٠٢٣ , at : <https://bit.ly/٣RBYaim>

- سورية عباسة دربال ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٥ . ٣١

- سورية عباسة دربال ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٦ . ٣٢

٥ المبحث الرابع

فرص وتحديات دور الامم المتحدة في دعم وتطبيق الحكم الرشيد

ان نشاط وعمل منظمة الامم المتحدة وباقي المنظمات الدولية ليس في بيئة اعتيادية او مواتية من حيث الظروف والاضاع المناسبة، وليس كل ما تقوم به منظمة الامم المتحدة تتوفر له ظروف التطبيق والنجاح ، فبقدر ما هنالك من ظروف وفرص تساعدها في نجاح نشاطاتها واعمالها واهدافها بقدر ما هنالك تحديات وصعوبات تواجه الامم المتحدة في عملها ، ولا تخرج مساعي الامم المتحدة في مجال دعم الحكم الرشيد عن هذا المضمار من حيث وجود فرص وتحديات التي تساعد او تحدد عملية تطبيقه ونجاحه .

اولاً- فرص دور الامم المتحدة في تطبيق الحكم الرشيد ، وتتمثل بما يلي :

الحاجه للحكم الرشيد، وبدوره يتطلب بذل جهود كبيرة ومتضافرة وتحتاج الى دعم دولي وخبرة دولية من اجل نجاحه، فالحكم الرشيد بقدر الحاجة له الا انه يشكل تحدياً متعدد الابعاد، فمكافحة الفساد الضرورية لسيادة القانون وبناء السلام، لان الفساد يؤثر سلباً على قدرة الدولة والاندماج الاجتماعي وادارة الموارد الطبيعية، اما السلام فهو عامل تمكين للتنمية المستدامة وشرط مسبق لإرساء سيادة القانون والحد من الفساد، كما ان سيادة القانون ضرورية للتصدي بفعالية لدوافع الصراع، والافلات من العقاب، وتوفير نطاق القانوني يضمن الحياة الجيدة^(٤٠) .

قدرة الامم المتحدة على الانجاز ، حققت الأمم المتحدة إنجازات كثيرة التي عبر تاريخها ابتداءً من منعها نشوب حرب عالمية أخرى وتحقيقها إنجازات كثيرة أخرى في مجالات ترسيخ حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون وتوفير آليات تسوية المنازعات الدولية وحماية البيئة والقضاء على الأمراض وتحسين الأحوال المعيشية للملايين الناس في جميع أنحاء العالم، كما أثبتت الأمم المتحدة قدرة هائلة على حشد القوى لبناء التوافق في الآراء والقدرات، حينما جرى إبرام اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في كانون الأول ٢٠١٥، والاتفاق على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في نيويورك، في أيلول ٢٠٢٢ التي تمثل استثمار جماعي عالمي في مستقبل رفاة البشرية، وهي تقر بأنه لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في منأى عن السلام والأمن^(٤١)، وكل ذلك يعني ان العديد من اسس ومتطلبات الحكم الرشيد قد حققتها الامم المتحدة من جهة ، وان لها القدرة على دعم وتطبيق نظام الحكم الرشيد في العديد من الدول من جهة ثانية .

انتشار الديمقراطية، اذ ظهر توجه لدى العديد من الدول نحو تطبيق المبادئ الديمقراطية في نظم الحكم لديها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وفي ظل ظروف دولية تدعم ذلك ، فاتجهت الكثير من الدول لتصحيح مسارها ليتماشى مع التوجه

تعزيزها أو إصلاحها. وتؤكد على الشفافية والحوار العام ودمج الابتكار ، وجمع البرنامج أنشطته في أربع محافظ تتمثل بـ : الابتكار الرقمي، والعمليات السياسية الشاملة والمشاركة المدنية، وسيادة القانون وإصلاح الإدارة العامة، وإدارة المالية العامة . ويمكن القول ان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك الرئيسي- في تنفيذ هذه الأجندة في صربيا، وقدم الدعم للمؤسسات التشريعية والتنفيذية على المستويين المركزي والمحلي لمعالجة الفجوات في ثلاثة مجالات رئيسية للحكم الديمقراطي، هي: الإصلاح البرلماني، والحقوق الأساسية، والمشاركة المدنية^(٣٧) .

البن ، دخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي للمساعدة في بناء قدرة المؤسسات الجمنية ودعمها على الصمود لاستعادة الحكم المستجيب والرشيد الذي يخضع للمساءلة والشامل من خلال ضمان تقديم الخدمات بشكل فعال واستعادة ثقة الجمهور بمؤسسات الحكم الأساسية .

هندوراس، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة بقيمة ١,٧ مليون دولار أمريكي بتمويل من صندوق بناء السلام، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لتسهيل إجراء حوار وطني حول الأولويات الرئيسية لبناء السلام لتعزيز المزيد من الشمول والتماسك الاجتماعي وتحقيق متطلبات الحكم الرشيد وتدعيمه في البلاد^(٣٨) .

جنوب السودان ، اطلقت الامم المتحدة وبعثتها في جنوب السودان منتدى الحكم الرشيد في ١١ اب ٢٠٢١ ، ويهدف هذا المنتدى الى وضع اسس الحكم الرشيد وتمكينه وبناء السلام وتعزيز التعدد الحزبي في دولة جنوب السودان ، ويتم تمويل هذا المشروع من بعثة الامم المتحدة في دولة جنوب السودان ، وعملت البعثة من اجل التواصل مع المسؤول الحكوميين وقادة المجتمع والنساء والشباب ورجال الدين بهدف إيجاد طرق لتعزيز السلام وترسيخ الحكم الرشيد^(٣٩) .

٣٩- Radio Tamazuj - بعثة الأمم المتحدة تدشن منتدى الحكم الرشيد في أويل، ٣٩ : الرابط : <https://bit.ly/٤٦q٥NYK> ٢٠٢١/٨/١١

٤٠- Cristina Ritter, Ensure just and peaceful societies for all, at : <https://bit.ly/٣Zw٦Lgm>

- أميتاف بانيرجي، مصدر سبق ذكره. ٤١-

٣٧- UNDP in Serbia, Good Governance , at : <https://bit.ly/٣RzPpgP>

٣٨- Yoshihiro Saito , IS GOOD GOVERNANCE A NECESSARY PRECURSOR TO PEACE?, JANUARY ١٥, ٢٠٢١, at : <https://bit.ly/٣RAGosj>

تحقيق اهدافها ومبادئها، وانها شاركت على سبيل المثال في رعاية ٢٣ قرار بما فيها القرارات الخاصة بالبرنامج العالمي للتشيف في مجال حقوق الانسان، وتعزيز التعامل الدولي لدعم الاليات الوطنية ودور حكم الرشيد في تعزيز حقوق الانسان وحياته والعدالة الانتقالية وغيرها من الاسس والمبادئ والمتطلبات التي يقوم عليها نظام الحكم الرشيد وكلها تصب في صالح دور الامم المتحدة وتقويته لدعم الحكم الرشيد^(٤٦).

ثانياً- تحديات دور الامم المتحدة في تطبيق الحكم الرشيد ، وتمثل بما يلي :

الصراعات الداخلية، على الرغم من تراجع الصراعات الداخلية على نطاق العالم في مطلع الألفية الجديدة، الا ان السنوات القليلة الاخيرة قد شهدت فيها العديد من الدول مزيد من الصراعات والنزاعات التي لها تداعياتها الكبيرة على المجتمعات والدول^(٤٧). لاسيما الصراعات على السلطة والحكم ، كما ان الحكم الضعيف يساهم في تأجيل الصراعات، والصراعات بدورها تمثل عائقاً أم الحكم الرشيد^(٤٨) ، مما شكل تحدياً حقيقياً لمساعي الامم المتحدة لتطبيق الحكم الرشيد في الدول التي تمر بمرحلة من الاضطرابات والصراع ، فالهم هنا يكون لحل الصراعات ومواجهة تداعيات أكثر من التوجه نحو تطبيق المشاريع الاخرى ومنها الحكم الرشيد .

ضعف او غياب متطلبات الحكم الرشيد ، من اجل ان تقوم الامم المتحدة بتأدية دورها في اقامة نظام للحكم الرشيد او تعزيز نظام قائم على اساس الحكم الرشيد في دولة ما، فإن الحال يتطلب وجود مجموعة من متطلبات واسس الحكم الرشيد ومن دونها سيكون من الصعوبة بمكان على الامم المتحدة اخذ دورها في هذا المجال ، بيد ان الكثير من الدول المستهدفة تعاني من انعدام الشرعية ، وضعف وغياب مؤسسات الدولة وطغيان الشخصية، ورفض العديد من الانظمة الحاكمة للتعديدية بمختلف اشكالها ، وترفض الديمقراطية والانفتاح السياسي ، في ظل اعتماد هذه النظم على الاقتصاد الريعي بغية ضمان شرعيتها ، وكذلك غياب معارضة قوية وبناءة تهدف الى تحقيق المصلحة العامة ، يرافقه غياب ثقافة المشاركة والتشاركية لدى النخب الحاكمة بمقابل ضعف الوعي والامية فيما يخص المشاركة لدى الاوساط

الديمقراطي من خلال تنظيم الانتخابات العامة ، في ظل زيادة الوعي مع ظهور الثورة المعلوماتية وتقدم وسائل الاعلام والاتصال المختلفة، وامتلاك العديد من المواطنين القدرة المستقلة على المعرفة التي اصحت تتجاوز ما تفرضه الدولة عليه فكان أكثر وعياً بما يدور حوله وأكثر توجهاً للدفع باتجاه تطبيق الديمقراطية في دولته^(٤٩)، وبالفعل كانت هنالك موجة من انتشار الديمقراطية في العديد من الدول^(٥٠)، الامر الذي يعزز من الاتجاه نحو التطبيق الحكم الرشيد بمساعدة الامم المتحدة لهذه الدول بعد ان طبقت الديمقراطية بعدها احد متطلبات الحكم الرشيد

المساعدات الدولية المشروطة ، ادت مجموعة من العوامل الى ان يأخذ الحكم الرشيد صدارة جدول الاعمال الدولي، واصبح شرطاً لتقديم المساعدات الدولية، كان اهمها انتهاء الحرب الباردة ، والاحساس بان سياسات التكيف والهيكلية القائمة على اساس السوق قد فشلت في تنشيط النمو الاقتصادي في العديد من الدول، وتزايدت حالة من القلق من ان المعونات والمساعدات كانت غير فعالة في الاغلب بتحقيق اهدافها، وكان النظر الى السياسات السيئة والحكم السيء في البلدان التي تتلقى تلك المعونات انها مسؤولة عن هذا الفشل، فكانت النتيجة ان اصبح الحكم الرشيد شرطاً لتقديم المساعدات الاقتصادية من جانب الدول المانحة^(٥١)، ومن هنا وجدت الامم المتحدة مساندة لها وحافزاً للدول بان تتقبل دعم الامم المتحدة لتطبيق الحكم الرشيد لديها حتى تتمكن من الحصول على المساعدات والدعم الاقتصادي .

ثقة الحكومات، ان قدرة الامم المتحدة والوكالات والمنظمات التابعة لها على العمل مع العديد من الحكومات يقوم على مزايا مهمة تتمثل بالاعتماد على ثقة الحكومات بها لتشجيع التفاعل والتعاون مع المجتمع الدولي والقطاع الخاص، وبخاصة عند تعلق الامر بقضايا حساسة ومهمة، كما ان من ابرز مكامن قوة برنامج الامم المتحدة الاتمائي في هذا المجال هو استطاعته اشراك مختلف الاطراف الرئيسية ذات المصلحة والمستفيدين في تصميم وتنفيذ برامج تتناول المشاركة المتعلقة بإدارة الحكم^(٥٢) وكسب ثقتهم .

الدعم الدولي ، في مجال دورها لدعم وتطبيق الحكم الرشيد في مختلف الدول العالم فقد وجدت الامم المتحدة دعماً دولياً من القوى الدولية المختلفة والفاعلة في الساحة العالمية، بحيث ترى الولايات المتحدة الامريكية انها عززت موقعها بالعمل مع الحلفاء والشركاء والمجتمع المدني لدعم الامم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المختلفة في

٤٥ - مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم، نيويورك، UNDP-شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم ٤٥ ، ١٩٩٨، ص ١٧ .

- وزارة الخارجية الامريكية - مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية ، نتائج الجلسة الحادية ٤٦ والتمسكين لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة ، واشنطن ، ١٧ تشرين الاول / <https://bit.ly/3ZAIIBRL> أكتوبر ٢٠٢٢، الرابط :

- أميتاف بانبرجي، مصدر سبق ذكره. ٤٧ - Yoshihiro Saito ، op. cit . ٤٨

- اسماعيل محمد علي ، اين الدول الأفريقية من الديمقراطية والحكم الرشيد؟ ، اندبندت عربية، ٤٢ <https://bit.ly/3ZzsJPE> يوليو ٢٠٢٠ ، الرابط :

٤٣ - Thomas G Weiss ، Governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges , Third World Quarterly, Vol ٢١, No ٥, ٢٠٠٠ , P ٧٩٩ .

- الأم المتحدة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورها ٤٤ السادسة، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

الرشيد يهدف لتقليص دور الدولة وهذا الامر يلاقي قبولاً في المجتمعات المستقرة والمتطورة، لكنه موضوع شك بالنسبة للدول النامية، لهذا فانه لا يوجد نموذج موحد للحكم الرشيد، وان وجد نموذج مناسب فليس بالضرورة ان يكون صالحاً للدول الاخرى^(٥٢)، وهذا الامر يشكل عائقاً امام عمل الامم المتحدة الهادف للترويج للحكم الرشيد وتطبيقه .

انشغال الامم المتحدة بالتحديات العالمية، هنالك تحديات كبيرة تواجه الامم المتحدة، فبالإضافة الى تعبئة موارد الامم المتحدة لمواجهة التحديات التقليدية – هنالك تحديات عالمية معاصرة أكد على مواجهتها الامين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش عندما ذكر بأن على الامم المتحدة ان تؤدي دوراً بارزاً في تقديم المساعدة على مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ وخطر الازهاق والمخاطر الامنية المرتبطة بالتقدم في مجال التنمية الاصطناعية والذكاء الاصطناعي والتقنيات الجديدة الاخرى ، وعلى الرغم من هذه الجهود الا ان هناك شك في انه حتى في حين تبدو آليات الامم المتحدة القائمة وكأنها تكافح هذه التحديات ، فإن العالم يحتاج الى عمليات دبلوماسية جديدة واطر تعاونية للتعامل مع مثل هذه التهديدات الناشئة والضخمة في نفس الوقت، وان التوصل الى اتفاق سياسي بين الدول بشأن هذا الترتيبات قد يكون بالغ الصعوبة في ظل الظروف الجيوسياسية الحالية^(٥٣) ، وهذا الامر يجعل سعي وعمل الامم المتحدة في مواجهة هذا التهديدات أكثر من اهتمامها في دعم وتطبيق الحكم الرشيد في العالم .

غياب الحوكمة التشريعية ، ان هذا الامر في حال تحققه فهو كفيلا بان يوصف اي نظام حكم بأنه نظام حكم سيء وهو تقيض الحكم والرشيد والصالح ، ولعل من اهم مظاهر الحكم السيء التي تنتج عن غياب الحوكمة التشريعية في غياب الاطار القانوني اما ينتج عنه غياب تطبيق حكم القانون او تطبيقه بشكل تعسفي ونسبي ، بالتوافق مع بروز ظاهرة اعفاء المسؤولين او افلاتهم من الخضوع للقانون او عدم فاعلية القوانين القائمة في اخضاع المسؤولين لحكم القانون بسبب ما به منها هفوات وثرفات تشريعية ، وبالنتيجة سينعكس ذلك على مبدأ الشفافية مما يؤدي الى قصور القوانين الذي يتسبب بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات والعمليات في عملية صنع واتخاذ القرار بشكل عام وصنع السياسات بشكل خاص^(٥٤) ، وفي حال وجود هذا الامر بأي دولة سيكون حجر عثرة امام اي دور من الممكن ان تؤديه الامم المتحدة في مجال تطبيق حكم الرشيد فيها .

الشعبية^(٥٤) الامر الذي يعقد دور الامور المتحدة في دعم اقامة نظم الحكم الرشيد لدى هذه الدول .

تعثر الديمقراطية ، على الرغم من ان العديد من الدول قد حققت ايجابيات كبيرة سواء في الانتقال الى النظام الديمقراطي او التحسن في مسار الحكم الديمقراطي في اسيا وافريقيا والعديد من مناطق العالم الاخرى ، فعلى سبيل المثال كانت الساحل العاج يطلق عليها "باريس افريقيا الغربية" لكن العنف السياسي جعلها تتراجع عن تقدمها في المسار الديمقراطي، ولا يختلف الحال كثيراً عن كينيا التي شهدت استقرار سياسي وتطبيق للحكم الرشيد ولكن حصل فيها تعثر في المسار الديمقراطي . والتعثر الديمقراطي كان يحصل بطريقتين اما بتراجع الديمقراطية ومتطلباتها وعواملها او بسبب الانقلابات^(٥٥)، التي ادت الى تحول الدول التي شهدت الى انظمة عسكرية ودكتاتورية ، وخلال السنتين السابقتين حدثت أكثر من ثمان انقلابات عسكرية في افريقيا ، وهذا التعثر او التغير نحو الأنظمة العسكرية او الحكم العسكرية سبباً كبيراً يحول دون ان تؤدي الامم المتحدة دورها في دعم وتطبيق الحكم الرشيد في هذه الدول .

قصور منظومة الحكم الرشيد المطلوبة ، هنالك العديد من الدول التي تعاني قصوراً في نظم الحكم الرشيد مما يجعلها عرضة للعديد من مخاطر الفساد، اذ ان هنالك دول تعاني من ضعف نظام النزاهة وضعف المساءلة امام فروع الحكومة المختلفة وفي القطاعات الاجتماعية الاخرى ، وهينة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وضعف قدرات مؤسسات الحكومة المنوط بها تأدية وظائف الحكم الرشيد، فهنالك فساد مترسخ في القطاعين العام والخاص ، وحالة من غياب التعاون بين الاطراف المعنية والأساسية في منظومة الحكم الرشيد وعدم وجود نظام للنزاهة والشفافية متكامل الاركان وضعف الرقابة العامة، فضلاً عن التدخل السياسي في عمل الجهات الرقابية على الصعيدين العام والخاص^(٥٦) ، وكل ذلك يُشكل تحدياً امام عمل الامم المتحدة في الدول التي تعاني من هذه التحديات وتشكل عائقاً امام تطبيق حكم رشيد مناسب فيها لتنغية الامم المتحدة .

اختلاف السياق والثقافة، ان افكار وآليات الحكم الرشيد التي وضعتها الامم المتحدة وروجت لها قد لا تصلح لجميع الشعوب والحضارات والدول والمجتمعات ، وقد اثبت هذا الامر كونه يكرس منظومة فكرية وسياسية معينة، فعلى سبيل المثال ان الحكم

- حنان حكار وإيمان بوفلبي، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة – ٥٢ - ماليزيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ - قالمة، الجزائر ، ٢٠١٥/٢٠١٤ ، بلا رقم صفحة .

- International Crisis Group, Ten Challenges for the UN in ٢٠٢٣-٢٠٢٤ Crisis Group Special Briefing N°١١ , New York/Brussels, ١٤ September ٢٠٢٣, P ٣ .

- احمد طلال عبد الحميد ، تلازم الحوكمة والديمقراطية ، الحوار المتمدن ، العدد ٧٥٠٧ ، ٥٤ - <https://bit.ly/٤٦vhAS٥> ، ٢٠٢٣/١/٣٠ ، الرابط :

- للمزيد ينظر : ابرادشة فريد ، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية ٤٩ الحزبية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ٣ ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٤ ، ص ٨٠-٨٣ .

- يُنظر : اساعيل محمد علي ، مصدر سبق ذكره ٥٠ .

- Tamara White , The role of good governance in eradicating poverty and promoting development, brookings , December ١٧, ٢٠٢١ , at : <https://bit.ly/٣PXINsz>

- منظمة الشفافية الدولية ، تحدي الحكم الرشيد : مصر لبنان، المغرب، وفلسطين ، ٢٠١٠ ، ص ٥١ - ١٣-١٠ .

٢- غياب اطار سياسي ضامن ومؤطر ، عند تقييم سياسات وبرامج الامم المتحدة لدعم التنمية والحكم الرشيد ، ومحاوله تحديد ومعرفة مكامن الخطأ فيها، فإن العديد من الدراسات وجدت ان السبب لا يعزى فقط الى دور المؤسسات الدولية وسياساتها بل ايضاً الى غياب اطار سياسي ضامن ومؤطر لها ، فالمساعدات والاصلاحات الاقتصادية لوحدها غير كافية بدون معالجة القضايا السياسية والاجتماعية ، وطبيعة النظم السياسية للعديد من الدول النامية التي تعاني من قصور وعجز في الاداء بسبب نفشي الفساد وغياب الاطار المؤسساتي الضامن لحكم القانون، وبعبارة اخرى فان اي مشروع او اصلاح اقتصادي طموح لا يكتب له النجاح في ظل عدم وجود شرعية سياسية ومؤسسية فاعلة .

١- الانتقادات الموجهة لبرامج الامم المتحدة ، اذ تعرضت مشاريع وبرامج الامم المتحدة والعديد من المؤسسات الدولية المانحة الى عدة انتقادات طالت فعالية سياساتها وبرامجها ومعالجتها لازمات الفقر والتنمية واقامة نظم الحكم الرشيد ، وجل هذه الانتقادات كانت صوب برامج التعديل الهيكلي والبرامج الاقتصادية التي كانت تهدف الى مساعدة الدول النامية على التكيف والصمود في مواجهة الازمات ، ولكن كانت نتائجها معاكسة لتلك الاهداف كونها ركزت على الجانب الاقتصادي من دون ان تراعي الجانب الاجتماعي للسكان^(٥٥) ، والسياسي لواقع النظام والدولة .

٦ الخاتمة:

يجد المتبع والدارس لموضوع دور الامم المتحدة في دعم الحكم الرشيد وتطبيقه ان منظمة الامم المتحدة كان لها دورها ابتداء من تبني مصطلح الحكم الرشيد وتحديد مضمونه ومفهومه وصولاً الى مساعدة الدول في تطبيقه وتعزيزه لدى من طبقه. وتم اثبات فرضية البحث التي تم تبنيها في المقدمة بان هذا الدور مهم وفاعل وحقق الكثير من اهدافه في دعم تجارب الحكم الرشيد لدى العديد من الدول في مختلف انحاء العالم ، ولا سيما الدول النامية مرتكزة بذلك على عدد من الفرص بمقابل ما تواجهه من تحديات شكلت عوائق امام هذا الدور للأمم المتحدة وعدد من وكالاتها ومنظماتها التخصصية . وفيما يخص مستقبل دور الامم المتحدة في دعم الحكم الرشيد فان هذا المستقبل تتقاسمه العديد من الاحتمالات المستقبلية منها ان يستمر هذا الدور على ما هو عليه ، واحتمالات ان يزايد ويكون اكثر فاعلية مستقبلاً ، بمقابل احتمالية تراجعها ، وكل ذلك مرهون بما يقابل دور الامم المتحدة من فرص تساهم بفعاليتها ونجاحه او تحديات ومعوقات تعيق تقدمه ، ووفقاً لما يمكن ان يحصل مستقبلاً من احداث وتطورات على المستوى الداخلي للدول او على المستويين الاقليمي والدولي . وبناء على هذا تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات تمثل في:

١- يختلف مفهوم الحكم الرشيد وما يمكن ان يركز عليه من اسس من جهة الى اخرى ، فهذا المفهوم مختلف عليه سواء من قبل الخبراء والمتخصصين او من قبل المؤسسات الدولية المعنية.

- خلاف وليد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٦ .^{٥٥}

٧ قائمة المصادر:

أولاً- المصادر العربية:

- ١- ابتسام حاتم علوان ، ترشيد الحكم في التجربة العراقية ... الابعاد والمعالمات ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ٤٣ ، الجامعة المستنصرية، بغداد ، ٢٠٢٠ .
- ٢- ابرادشة فريد ، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ٣ ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٤ .
- ٣- احمد اسماعيل قادر، اثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨)، مجلة الدراسات السياسية والأمنية ، المجلد الثالث، العدد السادس ، مركز الدراسات المستقبلية ، زاخو ، كانون الاول ٢٠٢٠ .
- ٤- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد .. ، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٣ .
- ٥- الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ١/٦٠ نتاج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥ .
- ٦- الأمم المتحدة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السادسة، ٢٤ ايار ٢٠٠٤ .
- ٧- انور محمد فرج محمود ، دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد ٣ ، العدد ١ ، جامعة التنمية البشرية ، السلجانية ، ٢٠١٧ .
- ٨- حنان حكار وإيمان بوفليسي، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة - ماليزيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ - قائمة، الجزائر ، ٢٠١٥/٢٠١٤ .
- ٩- خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر ، ٢٠١٠ .
- ١٠- سامح فوزي، الحكم الرشيد، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- ١١- شعبان فرج ، الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الاتفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٠) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ٣ ، ٢٠١٢/٢٠١١ .
- ١٢- شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم UNDP، مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم، نيويورك، ١٩٩٨ .
- ١٣- صورية عباسه دربال ، الامم المتحدة وجدلية تحقيق معادلة الحكم الرشيد ، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة ، المجلد ١ ، العدد ١ ، ٢٠١٦ .
- ١٤- عادل جارالله معرب، الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، ٢٠٢٠ .
- ١٥- عقيلة خلوف ، الحكم الرشيد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في ادارة الميزانية العامة للدولة ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، جامعة خميس مليانة ، الجزائر ، ٢٠١٧ .
- ١٦- عماد خليل إبراهيم ، نحو تحقيق الحكم الرشيد في العراق في مرحلة ما بعد النزاع دراسة في منظومة الأمم المتحدة الثلاثية : (توفير الأمن وسيادة القانون وتحقيق التنمية) ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد العدد ١ / ٣٦ ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٨ .
- ١٧- مجموعة باحثين، تجربة الحكم الرشيد في قطر روافع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي (١٩٩٥-٢٠١٣)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، كانون الأول ٢٠١٨
- ١٨- محسن رضا جابر، ازمة التنمية السياسية وانعكاسها على الحكم الرشيد (ليبيا نموذجا ٢٠١١-٢٠١٩)، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة بعنوان "المؤسسات واشكالية التنمية في الدول النامية ليبيا أمودجاً ، جامعة المرقب، ليبيا، ١١-١٢ نوفمبر ٢٠١٩ .
- ١٩- مهدي داود سلمان ، التنمية المستدامة والحكم الرشيد (دراسة في التأصيل والعلاقات المتبادلة) ، مجلة دراسات الدولية ، العدد ٩٣ ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٣
- ٢٠- مهدي داود سليمان ، التنمية المستدامة والحكم الرشيد (دراسة في التأصيل والعلاقات المتبادلة) ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٩٣ ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٣ .
- ٢١- ميلود سفاري ، الحكم الرشيد: المفهوم، المبادئ و الانتقادات ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، المجلد ٤ العدد ١ ، جامعة سطيف ٢ ، ٢٠٠٧ .
- ٢٢- نبيل البابلي، الحكم الرشيد الأبعاد والمعايير والمتطلبات، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٨ .
- ٢٣- نوري الصبار ، الحكم الرشيد بين الاسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي، الجزائر ٢٠١٩/٢٠٢٠ .
- ٢٤- منظمة الشافية الدولية ، تحدي الحكم الرشيد : مصر- لبنان، المغرب، وفلسطين ، ٢٠١٠ .

ثانياً_ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

- ١- احمد طلال عبد الحميد ، تلازم الحوكمة والديمقراطية ، الحوار المتمدن ، العدد ٧٥٠٧ ، ٢٠٢٣/١/٣٠ ، الرابط : <https://bit.ly/٤٦vhASo>
- ٢- اسماعيل محمد علي ، اين الدول الأفريقية من الديمقراطية والحكم الرشيد؟ ، اندبندت عربية ، ٨ يوليو ٢٠٢٠ ، الرابط : <https://bit.ly/٣ZzsJPE>
- ٣- أميتاف بانرجي، دور القيادات العالمية والوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة، وقائع الامم المتحدة، الرابط : <https://www.un.org/ar/chronicle>
- ٤- بعثة الأمم المتحدة تدشن منتدى الحكم الرشيد في أويل، Radio Tamazuj ، ٢٠٢١/٨/١١ ، الرابط : <https://bit.ly/٤٦q°NVK>
- ٥- حسن رزاق ، المؤتمر الاقتصادي الأفريقي: الحكم الرشيد أساس التنمية ، الجزيرة نت ، ٢٠١٧/١٢/٥ ، الرابط : <https://bit.ly/٣rqOOTY>
- ٦- حمد سليم ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهومه وأهدافه ومجالاته، الشبكة العربية للتميز والاستدامة، ٣١ مايو ٢٠٢٣ ، الرابط : <https://bit.ly/٣PRhOgU>
- ٧- لاري أترى وأنا مولر لوسويك ، الهدف ١٦- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُتمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة ... ، الامم المتحدة ، الرابط : <https://bit.ly/٣rzKSQF>
- ٨- مرم احمد طراد محمد، وداليا هاني مصري محمود، أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة بين التجريبتين (الماليزية والمصرية) ٢٠١٥-٢٠٢٢، المركز الديمقراطي العربي، ٢٧ يوليو ٢٠٢٢، في: <https://democraticac.de/?p=٨٣٥٨٠>

٩- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، لمحة عن الحكم الرشيد ، الرابط :

<https://bit.ly/3rrvaam>

١٠- منال جرود، مفهوم الحكم الرشيد - The concept of good governance ، الموسوعة السياسية ، ٢٠٢٢/٥/٣١ ، الرابط :

<https://bit.ly/3ZwLovC>

١١- وزارة الخارجية الامريكية - مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية ، نتائج الجلسة

الحادية والخمسين لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة ، واشنطن ، ١٧

تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٢٢ ، الرابط : <https://bit.ly/3ZAIBRL>

ثالثاً- المصادر الاجنبية.

- ١- Cristina Ritter, Ensure just and peaceful societies for all, at : <https://bit.ly/3Zw6Lgm>
- ٢- International Crisis Group, Ten Challenges for the UN in 2023-2024 Crisis Group Special Briefing N°11 , New York/Brussels, 14 September 2023 .
- ٣- Karen Mingst , United Nations Development Programme , Sep. 19, 2023, at : <https://bit.ly/3RBY8im>
- ٤- Tamara White , The role of good governance in eradicating poverty and promoting development, brookings , December 17, 2021 , at : <https://bit.ly/3PXINsz>
- ٥- Thomas G Weiss , Governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges , Third World Quarterly, Vol 21, No 5, 2000 .
- ٦- UNDP in Serbia, Good Governance , at : <https://bit.ly/3RzPpgP>
- ٧- United Nations - Economic and Social Commission for Asia and the Pacific , What is Good Governance? , at : <https://bit.ly/3LBC43s>
- ٨- United nations, Press Release No. 24/1997 .
- ٩- Wikipedia , Good governance , at : <https://bit.ly/3ZJFnMd>
- ١٠- Yoshihiro Saito , IS GOOD GOVERNANCE A NECESSARY PRECURSOR TO PEACE?, JANUARY 15, 2021, at : <https://bit.ly/3RAgosj>